



PROVISIONAL

A/PV.2268

14 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر عرقي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والثامنة والستين

المنعقدة بالمقر بنيويورك

يوم الاثنين ، ١٤ من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ ، الساعة ١٥ / ٠

(الجزائر)

السيد بوتفليقة

الرئيس :

قضية فلساين : مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أفغانستان ، الإمارات العربية المتحدة ، أندونيسيا ، أوغندا ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندي ، بولندا ، ترينيداد وتوباغو ، التشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، التوفو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الداهومي ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زائير ، ساحل العاج ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، الغابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا الاستوائية ، غينيا-بيساو ،

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاه أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشقوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي ارسالها " بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل " الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room IX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .
وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

74-701 1/A

فولتا العليا ، الفيليبين ، قطر ، كويا ، الكونغو ، الكويت ، لبنان ، ليبيريا ، مالطة ،
مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ،
موريتانيا ، موريشيوس ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن
الديمقراطية ، يوغسلافيا .

برنامج العمل

مواصلة مناقشة البند ١٠٨ من جدول الأعمال

قضية فلسطين ، مشروع قرار مقدم من : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أفغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، أندونيسيا ، أوغندا ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندي ، بولندا ، ترينيداد وتوباغو ، التشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، الثوغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الداهومي ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زانير ، ساحل العاج ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، الغابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فولتا العليا ، الفيليبين ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، لبنان ، ليبيريا ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا (A/L.736 and add.1 and 2)

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالروسية) : خلال النقاش العام عبرنا عن امتناننا للجهود التي بذلت لاجاد حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط ، فهذه المشكلة لازالت تشكل خطرا على السلم والأمن العالميين ، ان مثل هذا الحل يجب أن يعني أولا وقبل كل شيء انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها سنة ١٩٦٧ ، وكذلك تحقيق وتنفيذ الحقوق الشرعية لشعب فلسطين . وبهذه الطريقة نستطيع أن نضمن سلما دائما وعادلا في هذه المنطقة . ولذلك فاننا أيدنا ادراج البند ١٠٨ في جدول أعمالنا لهذه الدورة كبند مستقل خاص " بمشكلة فلسطين " .

ان وفد المانيا الديمقراطية يعتقد أنه ليس من الطبيعي والشرعي فقط بل انه من الضروري أيضا ، في خلال هذه المناقشة ، أن يشترك الممثلون الفعليون في النقاش ، أي أن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية - التي تمثل فعلا شعب فلسطين - في هذا النقاش ، ان وفد المانيا الديمقراطية وقف دائما الى جانب كفاح البلاد العربية ضد الهجوم والاعتداء الاسرائيلي

(السيد فلورين ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

الذى لم يتوقف ، ومن هنا فأننى من فوق هذه المنصة أصرح قائلاً بأننا نتضامن مع منظمة التحرير الفلسطينية في كفاحها الصعب والشري لتحقيق الحقوق الشرعية لشعب فلسطين .

ان الافتراءات التي يدلى بها مندوب اسرائيل ضد هذه المنظمة ليست الا محاولة يائسة
لصرف الانتباه ، وفض النظر عن الاعتداءات التي تقوم بها اسرائيل على البلاد المجاورة ، ان اسرائيل
لا تود أن تعترف بالحقوق الشرعية لشعب فلسطين ، واننا اذا استندنا الى التجربة التي تمت
فعلا ، والتي تم بمقتضاها اقامة علاقات ودية بيننا وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، لاننا نعلم تماما
أن هذه المنظمة تكافح وتدافع عن حقوق شعب فلسطين . وهذا ما لاحظناه في الواقع فعلا ، وهو
يتفق أيضا مع تصريحات الاتحاد السوفياتي وغيره من البلاد الاشتراكية التي أدلوا بها في اجتماع
الجزائر للدول غير المضازة ، وكذلك في اجتماع لاهور للبلاد الاسلامية سنة ١٩٧٤ ، وفي مقدشيو
حيث عقد اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في حزيران/يونيه ١٩٧٤ ، فلقد اعترفت جميع هذه
المؤتمرات بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . ان اشترك
هذه المنظمة ومثليها في مناقشات الجمعية العامة يتمشى تماما مع متطلبات هذا الشعب وحقه في
تقرير المصير ، وهو حق يعتبر من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة . ان لا بد من اشترك
منظمة التحرير الفلسطينية في هذا النقاش طبقا للمبدأ الذي أشير اليه في ميثاق الأمم المتحدة والذي
يقضي بأن على جميع الأطراف المعنية أن تشترك في نقاش المسائل التي تمس مصالحها بطريقة مباشرة .
ان هذه الضرورة الملحة ، تتطلب أيضا استئناف المناقشات في مؤتمر جنيف والاعتراف بالحقوق
الشرعية لأهل فلسطين ، والسماح لمثلي فلسطين بالاشترك في هذه الجمعية العامة ، والاشترك
في نقاش مشكلة فلسطين في هذه الجلسات العلنية . واننا مقتنعون تماما بأن اشترك منظمة التحرير
سيكون له تأثيرا ايجابيا في المحاولات والجهود الدائرة ليجاد حل سلمي عادل لمشكلة فلسطين
واعطاء شعب فلسطين حقوقه الشرعية .

السيد ماليك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان الاتحاد
السوفياتي ان يتمسك بموقفه المتمشي مع مبادئه ، بشأن قضية فلسطين وبشأن تسوية مشكلة الشرق
الوسط ولهذا فقد أيد الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة
والتي تطالب فيه بمناقشة قضية فلسطين في هذه الدورة التاسعة والعشرين ، ان مشكلة فلسطين وقضية
فلسطين تشغل مكانا بالغ الأهمية بالنسبة للمسائل التي تتطلب تسوية عاجلة في الشرق الأوسط .

ان شعب فلسطين العربي قد حرم طيلة ٢٥ عاما من حقه المشروع في تقرير المصير، وهو حق قد أكدته عدة قرارات اتخذتها الأمم المتحدة. ويرجع السبب في ذلك للسياسة العدوانية التي تنتهجها اسرائيل، وموقف القوى الصهيونية والاستعمارية التي دأبت طيلة هذه الفترة على تبني اسرائيل وتدعيمها وتأييد سياستها العدوانية والتوسعية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن منظمة الأمم المتحدة قد اعترفت منذ ٢٥ عاما بحق شعب فلسطين العربي في أن يكون لهم كيان قومي، وحقهم في تقرير المصير، والاستقلال، والأمن والتطور المستقل والاحترام للمطالب والأمان الوطنية طبقا لميثاق الأمم المتحدة على أساس المساواة التامة مع بقية شعوب الشرق الأوسط وبقية دول العالم، فان شعب فلسطين العربي حتى الآن لم تتح له فرصة الحديث أمام محفل الدول والمجتمع الدولي في الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وان هذا الموقف غير طبيعي وغير عادي خاصة اذا أخذنا في الاعتبار أن مسألة تسوية القضية ومشكلة الشرق الأوسط هي مسألة موضع نقاش دائم داخل اطار الأمم المتحدة وقد دأبت منظمة الأمم المتحدة على تناول مسألة تسوية مشكلة الشرق الأوسط منذ ٢٥ عاما حتى الآن .
ولذلك فان وفد الاتحاد السوفياتي يؤيد كل التأييد الاقتراح الذي يقضي بوجوب مشاركة الشعب العربي في فلسطين مشاركة مباشرة اثناء مناقشة قضية فلسطين . وقد ادج هذا البند على جدول الأعمال بناء على اقتراح الدول العربية وبتأييد كثير من الدول بما في ذلك الدول الاشتراكية. ويسر الاتحاد السوفياتي أن يؤيد المقررات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر، وأيضا المؤتمر الاسلامي الذي عقد في لاهور والتي تقضى بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين .

وفي الوقت الحالي ، فقد اتخذ عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خطوة بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . ولذلك فان دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشات الأمم المتحدة داخل اطار الجمعية العامة اثناء مناقشة قضية فلسطين أمر وافقت عليه ٧٠ دولة ، وتبنت مشروع هذا القرار . ومن هنا فان وفد الاتحاد السوفياتي في ضوء المباحثات التي دارت في موسكو هذا الصيف بشأن قضية فلسطين . والتي تم الاتفاق فيها على فتح مكتب لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في الاتحاد السوفياتي ، وفي شهر تشرين الأول / أكتوبر من هذا العام صرح الرفيق بريجينيف قائلاً :

” ان الوقت قد حان لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لتحقيق تحرير الأراضي التي اغتصبتها اسرائيل واعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي في وطنه وفي أرضه القومية ان هذه الخطوة يجب ان تتم بدون أي تلكؤ أو تباطؤ اذا كنا نريد اقامة السلام الدائم في الشرق الأوسط ، وان ارجاء اتخاذ قرارات في مثل هذه الأمور ، والاستمرار في اطالة الوضع الراهن الذي يمكن المعتدين الاسرائيليين من الاحتفاظ بالأراضي التي اغتصبوها يشكل تهديدا للسلام العالمي ، ويهدد المنطقة بأكملها بالانفجار .

” ولذلك فان الاتحاد السوفياتي يؤيد انعاش واحياء الجهود التي بدأت بالاعداد لمؤتمر جنيف وتشجيع اشراك جميع الأطراف المعنية في هذا المؤتمر بما في ذلك الشعب الفلسطيني ومن ثم فقد حان الوقت لتحقيق السلام الدائم الراسخ في الشرق الأوسط ولا شك ان هذا سيعود بالنفع على جميع الدول المعنية في المنطقة بما في ذلك اسرائيل ونحن مقتنعون بأن مثل هذا السلام سيتحقق لأن ذلك سوف يتم بناء على رغبة الشعب الأمر الذي سيعود بالنفع على الأمن والسلام العالمي ” .

ان الاتحاد السوفياتي قد أيد المشاركة الفعالة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف الخاص بتحقيق السلام في الشرق الأوسط على أن تشترك على قدم المساواة مع بقية الأطراف المعنية ، وبهذا سوف يتمكن ممثلو تلك المنظمة الذين يمثلون مصالح الشعب الفلسطيني من عرض مقترحاتهم لتسوية قضية فلسطين داخل اطار الجهود الدولية التي تستهدف تسوية الموقف في الشرق الأوسط .

ان حكومة الاتحاد السوفياتي وشعبه يعتبران أن الاسراع باعادة الأمور الى مجراها الطبيعي في الشرق الأوسط وسحب جميع القوات الاسرائيلية واعادة الأراضي العربية التي اغتصبتها اسرائيل واستمتاع الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة طبقا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ، كل ذلك يشكل متطلبات أساسية لتحقيق السلام الدائم والعدل في الشرق الأوسط .

ان السلام الحقيقي الراسخ في الشرق الأوسط لن يتم الا بعد انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها وبعد استمتاع شعب فلسطين بحقوقه المشروعة . ان تسوية هذه المشكلة دون مشاركة الشعب الفلسطيني نفسه لا يمكن أن تؤدي الى سلام عادل أو دائم .

ان وفد الاتحاد السوفياتي على ثقة من أن تمثيل الشعب الفلسطيني عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشة الجمعية العامة لقضية فلسطين يشكل خطوة هامة وضرورية سوف تؤدي الى دعم الجهود المبذولة لاقامة تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط .

السيد كينيدي (اوغندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد أوغندا عندما قرر التقدم بطلب الكلمة حول هذا الموضوع قد اتخذ هذا القرار على أساس الأهمية التي يعلقها على قضية فلسطين بصفة عامة وبصفة خاصة بالنسبة لتمثيل شعب فلسطين اثناء مناقشة هذه المنظمة لقضية فلسطين . ان قضية فلسطين مسألة تتطوى على كثير من المشاعر لنا جميعا ، ولكنها تتطلب معالجة وتفهما سليما وعادلا .

وكثيرا ما ناقشت هذه المنظمة الموقف المتفجر في الشرق الأوسط واتخذت القرارات ولأننا لم نتوصل حتى الآن الى حل حقيقي لتحقيق السلام الدائم والعدل . وقد كان وفد بلادي يؤمن دائما، ولا يزال يؤمن أن السلام الدائم والعدل لا يمكن أن يستتب في الشرق الأوسط ما لم تتخذ اجراءات وخطوات حاسمة لحل قضية فلسطين . ويجب أن يكون أساس الحل السليم لأزمة الشرق الأوسط هو الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين وحق اللاجئين في العودة الى ديارهم ، وحققهم في التعويضات ، وفوق كل شيء حققهم في تقرير مصيرهم كأحرار .

هذا هو الأساس الذي يقوم على اساسه السلام الدائم والعدل في الشرق الأوسط.

الا أن هناك بعض التعليقات قد أبدت بشأن مناقشتنا لهذه القضية وكل هذه الجهود قد أضعفت بسبب اعتزام اسرائيل اضعاف هذه القرارات ذات النية الحسنة وذلك لاصرارها على سياستها

التوسيعية وسياستها التي تعتمد على استخدام القوة وهو الأمر الذي قرره في الماضي ، ولذلك فإن الفلسطينيين لم يجدوا أمامهم سبيلا سوى أن يأخذوا في أيديهم أمر كفاحهم وأن يتولوا قضيتهم بأنفسهم حتى يحققوا ويحصلوا على حقوقهم في تقرير المصير وفي أن يكون لهم كيان .

ان تاريخ الكفاح ضد الاستعمار ، قد برهن على أن الشعوب التي تدرك حقها ، وتُدرك كيانها ، وتتفانى في ارتباطها بأوطانها ، تحقق دائما مطالبها وأمانها ، ولذلك فإن مصير شعب فلسطين لا يمكن أن يكون حالة استثنائية . وعلى ذلك فإن حكومة أوغندا تعتبر أن أي حل لمشكلة الشرق الأوسط يفغل هذا الوعي الجديد الذي يأخذ في الاعتبار الشعب الفلسطيني سيكون مصيره الفشل .

ان وجود الأمة الفلسطينية أمر لا يمكن انكاره . ومن حقائق الحياة السياسية أن الشعب المكافح هو الشعب الذي يبقى والذي يوجد ، ولذلك فان الفلسطينيين لهم وجود وهم يعتمدون على التفاهم والتأييد القوى والدعم المادي والمعنوي الذي تمده لهم جميع الشعوب المحبة للسلام . ان وفد بلادى انطلاقا من تمسكه بالمبادئ التي أقيمت على أساسها هذه المنظمة ، وبوصفه من بين الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار رقم (A/L.736 and Add.1-2) فإنه يناشد جميع الدول الحاضرة هنا كتعبير عن اهتمامها وقلقها البالغ لتحقيق السلام الدائم والعدل في الشرق الأوسط ، أن تعمل على تأييد القرار الذي يدعو الى التمثيل الشرعي لشعب فلسطين ولتمثيله بواسطة الممثل الشرعي لمنظمة التحرير الفلسطينية في هذه الجمعية العامة ، ان هذا من وجهة نظر وفد بلادى يشكل اعرابا عن اهتمامنا وقلقنا بالموقف المتفجر في هذه المنطقة .

اننا نرى أن حق منظمة التحرير الفلسطينية في الحديث أمام هذا المعفل هو حق مشروع . ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الحركة الشرعية التي تمثل شعب فلسطين ، وهي منظمة معترف بها من قبل كثير من المنظمات الدولية ، بما في ذلك منظمة الوحدة الافريقية ، وهذا مدعاة للفخر بالنسبة لنا ، ان هذه الحركة التحررية تمثل كل الشعب الفلسطيني ولذلك فان شعب فلسطين سيشعر أنه من السليم أن تتخذ هذه المنظمة الخطوة بدعوة ممثلهم الشرعي للمشاركة في المناقشة . ان الفلسطينيين ليسوا اشخاصا مشردين ولكنهم أمة تكافح من أجل الاستقلال . وما من أحد في هذه المنظمة يدعى بأن له الحق في أن يكون المتحدث الرئيسي باسم شعب فلسطين لأن ذلك حق لشعب فلسطين وهو مستمد من حقهم في تقرير مصيرهم وتولي أمورهم كيفما يتراءى لهم . وهذا هو السبب في أن وفد بلادى يؤمن بحكمة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشة مصير الفلسطينيين وهو بند مدرج على جدول أعمال هذه الدورة .

السيد بابكر كانتى (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : ان الجمعية العامة ، قد أخذت بصوت الحكمة وقررت ادراج مسألة فلسطين في الدورة العادية التاسعة والعشرين ، قطعت بذلك العلاقات مع ماض مليء بالالتباس أدى الى تجميد مشكّة الشرق الأوسط والى ازدياد حدتها . وكما قال السيد وزير خارجية مالي السيد سيسوكو في تصريحه يوم ٧ تشرين الأول / اكتوبر الجارى وأقتبس ما قال :

" ان مشكلة فلسطين ليست مشكلة انسانية للاجئين كما حاول البعض أن يظهرها منذ ٢٥ عاما ولكنها مشكلة سياسية لأن الأمر يرتبط بالحقوق المشروعة للشعب في تقرير مصيره .
" وعلى ذلك فهي في لب المأساة التي تمزق الشرق الأوسط " . (الجلسة ٢٢٥٩
الصفحة ٢٦) .

اننا بهذا نكون قد خرجنا عن تلك المسالك التي حاولنا أن نتبعها حتى الآن للوصول الى حلول وسط ، ووفقا لقرول بعض الفئات فاننا الآن قد بدأنا نتحاشى كل هذا الالتباس الذي وقعت فيه منظمنا طوال ٢٥ عاما لكي نحاول أن نحقق احتياجات ومتطلبات ميثاق الأمم المتحدة .
وهذا الاختيار قد جاء بعد ربع قرن من التردد ، ولكن هذا الطريق الجديد الذي اختارته منظمنا هو بلا ريب الطريق الوحيد الذي يؤدي بنا الى حل سلمي دائم لمشكلة الشرق الأوسط .
فان كانت الجمعية العامة بالرغم من الضغوط قد أخذت بهذا المسلك فانها قد دلت بذلك على موضوعية تكرمها وتشرفها ، واننا نأمل أن هذا الشعور بالعدالة والمسؤولية الدولية سيؤدي الى أن تناقش هذه المشكلة بنفس هذه الروح ، ان منظمة الأمم المتحدة لها ميزاتها في امكانية ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ، وعليها أن تحترم هذا الاجراء الذي يؤدي الى حل هذه المشكلة ، وعلى هذا فان النقاش في هذا الموضوع يجب أن ينظم بشكل موضوعي عادل ولا بد من أن نستمع الى جميع الاطراف المعنية أى الى اسرائيل والى ممثلي شعب فلسطين ، لاننا لا يمكننا أن نحكم بطريقة عادلة وقاطعة دون أن نستمع الى الأطراف الرئيسية المعنية في هذه الأزمة .

ولذلك فان وفدنا ، قد اشترك مع أكثر من ٧٠ عضوا في تقديم هذا القرار الذي يطلب دعوة ممثلي حركة التحرير الفلسطينية للاشتراك في هذا النقاش ، وهذا الاقتراح يرتبط بالتقاليد القانونية العالمية وكذلك يرتبط بتقاليد منظمنا . فالموضوع في هذه المرحلة لا يرتبط بمناقشة لب المشكلة بل انه يمثل مجرد نقاش في هذا الاقتراح الذي لا يقابل بأى اعتراض من جانب محفلنا .

فبالنسبة لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فهذا أمر لا شك فيه لانها طرف في مشكلة الشرق الأوسط ، وهي تضم منذ سنين طويلة جميع فروع حركات التحرير الفلسطينية وهي تلزم شعب فلسطين على المستوى الدولي وتتفاوض باسمه ، ويجب أن نذكر في هذا الصدد أنها قد اشتركت في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، والمؤتمر العام لليونسكو ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان وغير ذلك من المؤتمرات الدولية . ولهذه المنظمة مجلس تنفيذي ومجلس قومي ومجلس قومي استشاري . من هذا يتضح

أن هذه المنظمة انبثقت من شعب فلسطين ، كما أن هناك أكثر من ٩٠ دولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة تعترف بهذه المنظمة .
ان وفدى لا يشك اطلاقا في أن هذه الجمعية العامة التي قد قررت أن تحمل مسؤولياتها بدافع من العدالة ولصالح الأمن والسلم الدوليين ، ستفرض جميع الدعايات التي سيدلي بها البعض للحيلولة دون دعوة هذه المنظمة . واننا مؤمنون بأن حكمة السادة الأعضاء ستعمل على تنفيذ هذا الاقتراح .

السيد ناكو (البانيا) (الكلية بالفرنسية) : ان وفد جمهورية البانيا الشعبية يود أن يعبر عن رأيه بشأن هذا القرار المعروض علينا ، والذي يقضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مناقشات الجمعية العامة عند مناقشة مسألة فلسطين في الجلسات العامة .

ومنذ أن قبلت بلادنا كعضو في الأمم المتحدة وهي تشترك بطريقة نشطة في جميع المناقشات التي دارت معنا بالنسبة لمشكلة فلسطين . ولقد أبرزنا دائما ان هذه المشكلة هي اولا وقبل كل شيء مشكلة سياسية هامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالدفاع عن الحقوق العليا للشعب، ورفض كل استعمار خارجي واحتلال أجنبي والاعتراف بحقوق شعب فلسطين المكافح البطئ وكذلك تحقيق الأمن والسلم في الشرق الأوسط .

وفي نفس الوقت فاننا انتقدنا هنا الطريقة التي عولجت بها هذه المشكلة من جانب منظماتنا ، التي لم تنظر الى الحقائق الواقعة ، أي بصفتها مشكلة ترتبط باعادة الحقوق الى شعب فلسطين ، بل لقد ناقشتها فقط من الناحية الانسانية بوصفها مشكلة لا جئين فقط .

والجميع يعرف أنه منذ أكثر من ٢٠ عاما طرد شعب فلسطين العربي من بلده ووطنه بحسب السلاح نتيجة للاعتداء الاسرائيلي الخاشم مؤيدا من الحركة الصهيونية العالمية والامبريالية والدوليات المتحدة الأمريكية . ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن فان الجرائم البشعة والاضطهاد والتعذيب مستمر من جانب الاسرائيليين على هذا الشعب الفلسطيني المكافح الذي تريد اسرائيل أن تفنيه وتقضي عليه تماما ، وهي بهذا تحقق لها بعض الاستعماري ليس فقط حياض شعب فلسطين بل حياض الشعوب العربية الأخرى في هذه المنطقة .

ان الحقائق العديدة الواضحة قد دلت على أن مأساة فلسطين لا يمكن أن نحصي بينها وبين السياسة العليا للقوى الكبرى ، والتنافس بين أكبر دولتين في العالم وتحقيق اهدافهما الاستعمارية وحرمان الشعوب العربية من مواردها الطبيعية بما في ذلك البترول والتي تشهد ثروة البلاد العربية فيه ثلثي ثروة العالم .

ان شعب فلسطين لم يرضخ لهذه الاعمال الوحشية المهيمنة التي تقوم بها اسرائيل والضغوط التي تمارسها الدولتان الكبيرتان ، وقد ظل هذا الشعب مصرا على كفاحه ضد المعتديين الاسرائيليين وبتأييد من جميع البلاد العربية التي تؤيده .

ولقد أثبت هذا الشعب مرة أخرى، وخلال حرب تشرين الأول/أكتوبر الماضي شعوره بالتضحية واستمراره في الكفاح من أجل الحصول على الحقوق التي سلبت منه . وهو مصرّ على الاستمرار في حركة التحرير حتى تتحقق جميع أهدافه القومية .

وهذا الكفاح البطولي الذي يقوم به شعب فلسطين جعله يحظى بتأييد جميع الشعوب المحبة للسلام والحرية . إن كفاح هذا الشعب في سبيل حصوله على حقوقه المشروعة في الحياة الحرة الكريمة في وطنه يلقي تأييدنا وتأييد كثير من البلاد في العالم .

واننا بهذا نعبر عن شعور شعب ألبانيا ، وبدافع من صداقتنا لشعب فلسطين الذي أيدنا دائما كفاحه الحر العادل ، واننا بنفس هذه الروح نعبر هنا عن رغبتنا في أن تقوم جميع الشعوب المحبة للعدالة والسلام ، والشعوب التي تأمل في تحقيق حل سلمي دائم في الشرق الأوسط ، في إعطاء كل تأييد لشعب فلسطين المناهض وتدعوا مثليه للاشتراك في مناقشة قضية فلسطين في الجمعية العامة ، إن اشترك هذا الشعب ومنظمة التحرير ضروري جدا لإيجاد حل لهذه المشكلة . واننا نؤيد أن مشروع القرار المعروض علينا وسنصوت مؤيدين له .

السيد كاميل (اندونيسيا) (الكلمة بالانجليزية) : لقد اشترك وفد بلادى مع فيسره من البلاد في تقديم مشروع هذا القرار الذي يقضي باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشات قضية فلسطين وهو مشروع القرار رقم (A/L.736 and Add.1 and 2) بخية أن تقوم الجمعية العامة بدعوة مثلي منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المناقشة الخاصة بقضية فلسطين في جلسات الجمعية العامة .

وانني على ثقة من أنه ليس بجديد على هذه الجمعية أن أقول أن أندونيسيا كانت دائما ترى أن مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن أن تسوى ما لم يتم التوصل الي حل عادل سليم لقضية فلسطين وشعب فلسطين . لقد أعربنا عن رأينا في مختلف المناسبات وهو يقضي بضرورة السماح لممثلي الفلسطينيين بالمشاركة في المناقشات المتعلقة بهم والمتعلقة بتقرير مصيرهم كشعب ، شعب لم يولد في بلد آخر ، شعب لا يعرف وطنه آخر .

لقد فعلنا ذلك أمام هذه الدورة وأمام الدورات السابقة للجمعية العامة وكذلك أمام مجلس الأمن . وفي يوم ٢٤ ايلول/سبتمبر من الشهر الماضي أعلن وزير خارجية اندونيسيا السيد /آدم ماليك ما يلي :-

" ان الحل المرضي لقضية فلسطين سيكون رهنا باعادة السلام الدائم العادل للشرق الأوسط فان اشتراك الفلسطينيين في جميع المحادثات والمفاوضات المتعلقة بمستقبلهم يصبح بذلك أمرا ضروريا " ، (الصفحة ٨ من الجلسة (٢٢٤١) .

انهم أبناء الارض ، الذين شردوا من ديارهم ومن قراهم ومن بساتينهم ، ولذلك فمن الطبيعي أن يشاركوا مشاركة فعالة في أى اجتماع أو مؤتمر أو مفاوضات أو مباحثات تتعلق ببلادهم أو بأنفسهم . ان هذا المبدأ وارد في ميثاق الأمم المتحدة ، وأيضا في مئات القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للمنظمة طوال السنوات الماضية . وابتداء من القرارات التي اتخذت عام ١٩٤٧ ، حتى القرارات الأخيرة التي اتخذتها الأمم المتحدة . فان اشتراك الفلسطينيين والشعب الفلسطيني في المحادثات المتعلقة بالشرق الأوسط لم يحظ بالأهمية الواجبة .

ان الضرورة الحيوية الطحة التي تقضي بتسوية مشكلة الشرق الأوسط تقتضي اشتراك الشعب الفلسطيني لان عدم اشتراكهم سيعرقل جهودنا من أجل تحقيق السلام العادل والشم في الشرق الأوسط . وعلاوة على ذلك فما يلي الحجج المستخدمة لتفنيد هذه الحقيقة ؟ ومهما كانت الاتهامات التي تتكاثر للفلسطينيين ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، فلا يمكننا الا ان نؤمن بالواقع ونشعر ان الفلسطينيين هم السكان والمواطنون الحقيقيون لفلسطين ومن هنا فهم الطرف الاساسي في قضية فلسطين .

ان منظمة التحرير الفلسطينية معترف بها رسميا ، فلقد اعترفت بها جامعة الدول العربية . ومن هنا فان وفد بلادى يرى أن الوضع السليم هو أن يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في المناقشات العامة حول قضية فلسطين بوصفها ممثل لشعب فلسطين ، ان وفد بلادى لمقتنع بأن ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية عندما يشاركون في المناقشة الخاصة بقضية فلسطين داخل هذه القاعة سيلقون كل ترحيب من الدول الأعضاء والممثلين للدول الاعضاء هنا .

السيد جايبان (الهند) (الكلمة بالانجليزية) : لقد أدرجت الجمعية العامة في دورتها الحالية على جدول أعمالها بندا بعنوان " قضية فلسطين " وقد خصصت الجمعية العامة جزءا من جلساتها العامة لمناقشة هذا البند . وعندما يناقش هذا البند فاننا نرى أنه من الطبيعي بل ومن الضروري أن يتاح للجلسات العامة الاستماع لرأى الشعب الفلسطيني .

ان مشروع القرار الذى أمانا (A/1.763 Add. 1) يستهدف دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المناقشات والمداولات لان هذه المنظمة تمثل شعب فلسطين . وسواء قام الشعب الفلسطيني بانتخاب هذه المنظمة أم لا فذلك أمر لا يعنيننا في الوقت الحالي ، وانما المهم هو أن جميع الدول العربية وكثير غيرها من الدول تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها المنظمة السياسية التي تمثل شعب فلسطين .

وفي رأينا أنه من غير الواقعي أن نخفل هذه الناحية من الأمر عندما نتناول قضية فلسطين ان لا نستطيع أن نتخيب ، موقفا نستبعد فيه فرصة الاستماع الى منظمة التحرير الفلسطينية ان شعب فلسطين لا يمكن أن يعاص على أنه شعب من اللاجئين يعتمد دائما على الاحسان الدولي ، ولا يمكن أن نستبعدهم ولا نستمع لآرائهم في قضيتهم باعتبارهم ارضايين . ان المطلوب منا بوصفنا

المنظمة التي تلت عصبة الأمم أن نتناول هذه القضية ، وفي رأينا أننا لا نستطيع معالجة هذه القضية دون أن نستمع الى ممثلي الشعب الفلسطيني ، ومن هنا فقد اشتركنا في تقديم مشروع القرار الذي نحن بصدده الآن واننا نوصي بالموافقة على هذا القرار واننا ان نقر هذا القرار نرى أنه لا يهدد بأي شكل من الأشكال أمن دولة اسرائيل أو وجودها . بل اننا سنمنح فقط الحق لشعب فلسطين حتى يسمعنا رأيه قبل أن تتخذ قرارا في مصيره ومستقبله .

السيد هولاي (هنغاريا) : ان نقاشنا في الوقت الحاضر بالنسبة لقضية فلسطين يقتصر على دعوة ممثلي حركة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مداولاتنا عندما ننتقل الى فحص المسألة الخاصة به . ان هنغاريا أيدت دائما القضية العادلة لشعب فلسطين ومن هنا فقد اشتركنا في وضع مشروع هذا القرار (A/L.736 and Add. 1) .

وكما قلت في خطاب موجه للامين العام في كانون الاو / ديسمبر الماضي فاننا نؤيد تماما ادراج هذه المسألة تحت البند ٨ . الخاص " بقضية فلسطين " في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . وهذا التأييد من جانب هنغاريا يعتمد على مبادئها تدافع عنها بلدنا بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط وفلسطين .

ان العدد الكبير من الدول الموقعة على مشروع هذا القرار المقدم ، ومدى تمثيلها للدول العالم يجعلنا نؤمن بأن المسألة مسألة سياسية ، ولا بد في هذه الحالة من دعوة الممثلين الفعليين لشعب فلسطين للحضور أثناء مناقشة هذا الموضوع ، حتى لا نقع في الخطأ الذي وقعنا فيه في الماضي ، عندما عالجتنا مشاكلها في غياب الأطراف المعنية في النقاش .

ان النقاش العام الذي استمعنا اليه في الجمعية العامة هذا العام والذي انتهى منذ أيام قليلة قد دل على أن هناك رأي اجماعي لدى الدول الأعضاء ينادي بأنه لا بد من أن نستفيد من الانفراج الموجود حاليا ليجاد حلول للمشاكل التي لم تحل بعد .

وأعتقد أنه لا يوجد بيننا شخص يرفض اعطاء مشكلة فلسطين هذه الصفة . ذلك لان هذه المشكلة ظلت وقتا طويلا بدون حل ، ومن هنا فان الذين قاموا بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية باشتراكهم في هذا القرار انما قاموا بهذا العمل بدافع من العدالة والرغبة في ايجاد حل لهذه المشكلة المزمته .

ويسرني أن أصرح هنا أنني أؤيد دعوة منظمة التحرير الفلسطينية واننا سنصوت بالتأييد لهذا القرار ، ان منظمة التحرير الفلسطينية تحت رئاسة رئيسها السيد ياسر عرفات ، تقوم حالياً بمناقشات في هنغاريا ويسرنا أن نراهم هنا اثناء مناقشتنا للمشكلة الفلسطينية .

السيد حسين (الصومان) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد بلادي يؤمن بأن مشروع القرار (A/L.736 and Add.1 and 2) المطروح أمام الجمعية الآن ، مشروع يمشي خطوة واقعية تستهدف اقامة السلام الدائم والعدالة في الشرق الأوسط . فطيلة ٢٧ عاما ناضى شعب فلسطين ضد انكار اسرائيل لحقوقه المشروعة بل وصل الأمر باسرائيل الى انكار وجودهم كشعب له امانه المشروعة ، ان نضال هذا الشعب كان دائما من أسس النزاع التي أدت الى الحروب المتتالية والمشكلات المتفاقمة في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧ ، وعلى الرغم من ذلك فان الأمم المتحدة فشلت مرارا وتكرارا في تناول هذه المسألة تناولا مباشرا .

فبالنسبة لمسألة الشرق الأوسط ، وكما هو الحال بالنسبة للمساءل الأخرى ، نجد أن أقلية ذات نفوذ تعص على حرمان شعوب أخرى من اسماع صوتها ، حتى تضطر الأمم المتحدة لمعالجة الأمر تحت ضغط سفك الدماء والنزاع العنيف ، ان هذا النزاع نشأ نتيجة للشعور بالاحباط والظلم . وعلى الرغم من ذلك فان مشروع هذا القرار يتفق مع المبادرات الأخرى التي اتخذتها الأمم المتحدة اعترافا بالكفاح المشروع لشعب ان ضحية ظلم طوا ، فترة تاريخية طويلة . ان شعب فلسطين يواجه بالدمار والنسيان وقد رفض شعب فلسطين أن يخضع لهذا المصير ، ولذلك فانه يصر على اسماع صوته للعالم وليس هناك محفل أنسب من الجمعية العامة للاستماع الى صوت الشعب الفلسطيني . فمذ ٢٧ عاما ، قامت هذه المظالم تحت ضغط استعماري باقتراح فادح بالموافقة على تقسيم فلسطين وهنا أيضا منذ ٢٦ عاما ، ازداد أمر تقسيم فلسطين فداحة بالاعتراف بدولة اسرائيل .

ان اعتراف الجمعية العامة بأن الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في قضية فلسطين أمر قد طاب انتظاره ، ان الدول العربية وغيرها من الدول الأعضاء التي تهتم بالعدالة كانت دائما تؤيد شعب فلسطين وتعص على أن يشعر العالم بالظلم الذي يحيق بهم . وطوا تلك الاعوام قامت الدول المؤيدة للسلام والعدالة داخل اطار الأمم المتحدة ولجانها المتخصصة والمحافل التابعة لها بابرار حقيقة واقعة وهي أن مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن أن تسور دون أن يؤخذ في

الاعتبار حق شعب فلسطين وقضية فلسطين . واذنا كنا نريد حقا أن نسعى جديا إلى إيجاد حل
 فعلينا أن نستمع إلى الفلسطينيين أنفسهم ، لانهم اضاروا لأن يسمعونا صوتهم عن طريق الآخرين
 ليلة سنوات عديدة ، ولا يستطيع أحد أن يتحدث عن أمانيتهم مثلما يستطيعون هم . والطريقة العمليز
 الوحيدة للاستماع اليهم هي دعوة مثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، للاشتراك في المداولات الخاصة
 داخل إطار الجمعية العامة عند مناقشة قضية فلسطين . واني أرى أننا يجب أن نستمع اليهم في
 الجمعية العامة لذلك لان مسألة الشرق الأوسط برمتها قد وصلت إلى مرحلة حرجية ، وتستطيع الجمعية
 العامة أن تساهم مساهمة فعالة في الخطوات التي تتخذ من أجل تحقيق السلام في تلك المنطقة .
 بي أكثر من هذا فان وفد بلادى يرى أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب ألا يسمح لها فقط
 بالمشاركة في المداولات الخاصة بقضية فلسطين وانما يجب أن تحضر أيضا أى مؤتمر دولي أو أية
 مباحثات أو مفاوضات تتناول قرارات تتعلق بمستقبل شعبها . ان وجود مثلي المنظمة في مؤتمر
 جنيف القادم أمر ضرورى اذا كنا لا نريد تكرار الاخطاء التي اقترفت في الماضي واننا كنا لا نريد
 أن نجعل من العنف والظلم شرورا متوطنه في الشرق الأوسط .
 ان منظمة التحرير الفلسطينية قد مثلت الشعب الفلسطيني مدة طويلة وقد قادت الفلاح من
 أجل البقاء وأصبحت رمزا لروحهم المناهضة ، ان التأييد الذى حظيت به المنظمة من جانب مؤتمر
 الدول غير المنحازة والمؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية ومن الدول الاشتراكية ليعتبر دلالة
 على الاعتراف الواسع الذى حققته بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين .
 ان وفد بلادى يأمل أن تتم الموافقة على هذا القرار بأغلبية كبيرة حتى تستطيع الجمعية العامة
 أخيرا أن تنتهي إلى خطوة فعالة بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط .

السيد رامفول (موريشيوس) ، الكلمة بالانجليزية) : ان ما أريد قوله بشأن مشروع القرار
 (A/L.736 and Add.1and2) المقدم من ٧٢ دولة والذي يتعلق بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك
 في اولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في الجلسات العامة ، لن تستغرق مناقشته أقل من
 ٥٤ دقيقة ولكني أرجو ألا تطلقوا ان أني لن أستغرق أكثر من دقيقة وذلك توخيا للاختصار .

ان جميع الاراء المؤيدة لمشروع القرار قد أبديت ، وليس لدى ما أضيفه الى ما قيل الا القول بأن جزر موريشيوس قد اشتركت في تقديم مشروع القرار وهذا أمر غنى عن الحديث وعن القول . وان توقيعنا هذا يزداد أهمية اذا ما عرفنا أن موريشيوس تعتبر من بين الدول الافريقية القليلة التى مازالت تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع اسرائيل .

السيد الصايغ (الكويت) (الكلمة بالانجليزية) ان مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة فى جلستها بعد ظهر اليوم يقوم على اقتراح بسيط ، وهو أن منظمة مثل منظمة الأمم المتحدة التى يقوم ميثاقها على اساس الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب جميعا ، فان مثل هذه المنظمة اذا ماقررت أن تتناول مسألة مصير شعب ومستقبله ، فانها تعمل على أساس يتنافس مع مبادئها اذا شرعت فى ذلك دون اشراك الأطراف المعنية فى مداولاتها . ان الجمعية العامة بموافقتها على هذا المشروع ستنقذ نفسها من تهمة التضارب .

واذا ما انطبقت هذه القاعدة على جميع الشعوب فهى تنطبق بصفة خاصة على شعب فلسطين . وكما قال وزير خارجية بلادى أثناء المناقشات العامة . ان شعب فلسطين اضطر الى التخبى خلال ٥٧ عاما أثناء مناقشة الاتفاقيات التى تتعلق بمستقبله ، وكان ذلك فى حد ذاته ظاهرة وسببا فى المأساة ، ونحن نرى أن الأمم المتحدة لا بد من أن تنتهج طريقة تصحيحية لمأساة فلسطين ومن هنا عليها أن تدرك أن اشترك الممثل الشرعى لشعب فلسطين فى مداولاتها أمر ضرورى ، والا فان المنظمة ستكون قد انتهجت سبيلا يتنافى مع مبادئها وانتهجت خطأ يماثل ما انتهجته فى الماضى .

ان الممثل الشرعى لشعب فلسطين وهو - منظمة التحرير الفلسطينية - وهى منظمة اعترفت بها ليس فقط الدول التى أبدى ممثلها تصريحات فى هذا المعنى صباح وبعد ظهر اليوم ، وانما هى منظمة اعترفت بها كل المنظمات الشعبية الفلسطينية ، فقد اعترف بها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين والاتحاد العام للمحامين الفلسطينيين والمهندسين الفلسطينيين وكل اتحاد فلسطينى قائم . أى أن الشعب الفلسطينى نفسه هو الذى اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثله الشرعى ، واذا ما قال أى شخص أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثل الفلسطينيين فان هذا يكون قول أجوف لا يتفق الا مع أولئك الذين يقولون أنهم يعرفون

تفكير الفلسطينيين أفضل من الفلسطينيين أنفسهم ان ذلك لا يمكن أن يقوله الا أولئك الذين سموا الى احتلال أراضي فلسطين واقناع شعب فلسطين نفسه بأنهم هم وليس شعب فلسطين الذي يستطيع أن يمثل شعب فلسطين .

اذن مشروعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لشعب فلسطين أمر لا يمكن أن يناقش ، كما أن وضع هذه المنظمة كمنظمة تحرير أمر ليس موضع جدل ، ان كل حركات التحرير في العالم اليوم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة تحرير ، وكل بلد حصل على استقلاله أخيرا عن طريق حركة تحريرية كانت تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة تحرير . ان المعرفة التي تدعو الى التشدد بمعرفة حركات التحرير أكثر مما تعرف الحركات بأنفسها هي التي تدعو الى القول بأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست منظمة تحرير .

لقد قيل ان المادة التاسعة من الميثاق الخاص بمنظمة التحرير الفلسطينية ستحرمها من حق التحدث أمام الجمعية العامة ، لأنه جاء في هذه المادة ان " الكفاح المسلح هو الطريق الى تحرير فلسطين " . هل احتاج للرد على هذا الكلام أن أذكر هذه الجمعية بأنها في الفقرة الثانية من القرار رقم ٣٠٧٠ قد أكدت مشروعية كفاح الشعوب ضد الاستعمار وللتخلص من القمع والاستعمار عن طريق استخدام جميع الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح " . القرار رقم ٣٠٧٠ (٢٨-د) فقرة ٢ .

ولقد صوتت ٩٧ دولة مؤيدة لهذه الفقرة ، التي تلتها فقرة أخرى ذكرت بتلك الشعوب التي يعترف بقاها من أجل التحرير وتضمنت الفقرة إشارة الى شعب فلسطين وقاها .

ويقال أيضا ان المادة ١٩ من دستور المنظمة تحرم المنظمة من حق المشاركة ان تلك المادة لا تعترف بخطة التقسيم . وأود أن أذكركم أنه منذ (١١) يوما أعلن وزير خارجية اسرائيل من على هذه المنصة نفسها أن :

" كل ممثل منا سيرفض القرار السلبي الموجه ضد ديان بلادي ، ان لا يمكننا أن نطالب من أية دولة أن توافق على استبعادها أو على التضاؤ عليها . "

ونفس الشيء ينطبق على شعب فلسطين ان لا يمكن أن نطالب من شعب فلسطين أن يوافق على التقسيم ويوافق بذلك على الغاء كيانه وهو نفس السبب الذي أشار اليه السيد مندوب اسرائيل منذ ١١ يوما عند ما قال أن لكل دولة ولكل شعب الحق في رفض أي قرار يضر بديان دولته الا اذا قلنا بأن هناك شيء ينطبق على اسرائيل وشعب اسرائيل ونفس هذه الاشياء لا تنطبق على فلسطين وشعب فلسطين ، وبهذا نكون مناقضين لأنفسنا ولميثاق الأمم المتحدة .

وأختتم نلمتي بالرد على ما استمعنا اليه من أن الارهاب المزعوم الذي تقترفه منظمة التحرير الفلسطينية يجعلها غير أهل لأن تشترك وأن تمثل أمام الجمعية العامة . انني أوافق على الصبدأ القائل بأن الارهاب يجعل من الشخص الذي يقوم به غير أهل لكي يمثل هنا أمام الجمعية العامة ، وأعتقد أن ذلك لا ينطبق على أي شخص الا على اسرائيل ، وهي بذلك تصبح غير أهل لأن تشارك في مناقشات الجمعية العامة أو أن تحضر اجتماعات الجمعية العامة . انني آمل أن توافق الجمعية العامة على الصبدأ الذي يقوم عليه مشروع القرار الذي نحن بصدده اليوم وأن تساهم في احلال السلام في منطقتنا بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مداولات الجمعية العامة حول قضية فلسطين .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) والآن سنتخذ قرارنا في مشروع القرار المتضمن في الوثائق (A/L.736 and Add.1 and 2) وقد طلب التصويت بنداء الأسماء .

أدى التصويت بنداء الأسماء

ونظرا الى سحب اسم السودان في القرعة التي أجراها الرئيس فقد دعاها الرئيس الى

التصويت أولا

المؤيدون : السودان ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينداد ، وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، دولة الامارات العربية المتحدة ، جمهورية النامبيرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،

زامبيا ، افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، الأرجنتين ، النمسا ، البحرين ،
بنغلاديش ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورندي ، جمهورية
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،
الصين ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، اليمن
الديموقراطية ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ،
فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،
غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ،
اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ،
جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، جمهورية خمير ، الكويت ، لبنان ،
ليبيريا ، الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ،
موريتانيا ، موريشوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، نيوزيلندا ،
النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ،
بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ،
السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية ، بوليفيا ، الجمهورية الدومينيكية ، اسرائيل .
الممتنعون : المملكة المتحدة ، اورغواي ، استراليا ، بربادوس ، بلجيكا ، بورصا ،
عن التصويت : كندا ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، انوارو ، جمهورية المانيا
الاتحادية ، فواتيمالا ، هايتي ، ايسلندا ، لاوس ، لوسمبيرغ ، هولندا ،
نيكاراغوا ، بارغواي .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٥ - ضد ٤ - وامتناع ٢٠ عن التصويت ، القرار ٣٢١٠

(٢٩-٥)

الرئيس (الترجمة عن الفرنسية) : لدى على القائمة بعض المتحدثين الذين طلبوا أن يدلوا بتوضيح تصويتهم ، قبل أو بعد التصويت طبقا للمادة ٨٨ ولقد قررنا أن يتم ذلك بعد التصويت ، واني أود أن أشكر بطريقة خاصة وفد كولومبيا على معاونته الودية ، وعلى ذلك فاننا سنبدأ بوفد كولومبيا .

السيد كايسيدو (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية) : من بين النقاط الأساسية لسياسة كولومبيا في المجال الدولي الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ورفض كل احتلال اجنبي بقوة السلاح وكذلك رفض كل امتهان لحقوق الانسان وكل استغلال للثروات الطبيعية للشعوب .
وفي داخل تلك المشكلة المعقدة ، مشكلة الشرق الأوسط ، كان لنا دائما موقفا رائدا ودافعنا دائما عن سلامة أراضي هذه البلاد ، وطالبنا بايجاد حل سلمي على أساس المفاوضات بين الأطراف المعنية وحماية مصالح كل الجنسيات والانسانيات والأديان في هذه المنطقة . ولقد اهتمنا دائما بمصير فلسطين ، ليس باعتبارها مجرد مفهوم جغرافي أو تاريخي بل لأنها تمثل فسي نظرنا قوما لهم جذورهم المديدة في هذه الأرض ومن حقهم أن يعترف بهم وأن نعطيهم دولة تتمتع بكل شخصيتها الدولية وحقوقها . وان تجمع جميع أهاليها في أرض مستقلة لا تعاني من أي احتلال .

واننا وقد أسفنا دائما لأن الشرق الأوسط لم يتم ايجاد حل كامل له ولأن ميلاد اسرائيل وبقائها أعطاهما حقا دوليا ، ومن ثم فقد فرضها على هذه المنطقة وفي نفس الوقت رفض أن يتمتع الفلسطينيون بنفس الحقوق التي تتمتع بها اسرائيل . وفي الجمعية العامة التي عقدت في فلشنج ميدو ، قال ممثل كولومبيا في ذلك الوقت وهو دكتور/ الفونسولوبيزوما ريجو مطلقا على القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة في ذلك الوقت قائلاً :

” . . . انه لا يمكننا أن نتجاهل أو نرفض أنه من بين الثلاثة عشر صوتا التي رفضت تقسيم فلسطين يوجد بينها البلاد المسلمة ، واننا نعتقد أن تطبيق هذا القرار الذي رفض بالاجماع من جانب البلاد الاسلامية ، لا يدفعنا الى التفاؤل وقد رفضت هذه البلاد هذا

التقسيم ، ورفضته بقوة وهذه البلاد كانت تمثل . . ٤ مليون شخص يعيشون في العالم ويدعون
بنفس الدين ، ولذلك فان خطة التقسيم قد بحثت عن تأييد لها لدى البلاد الواقعة فيما
وراء الأطلنطي ، بدلا من الحصول على تأييد دول المنطقة " . (الجلسة ١٠٧ صفحة ١٣٩٧) .
واننا ندرك تماما كما أدركنا دائما حقوق فلسطين ، ومدى حساسية البلاد العربية لهذه
المشاكل ، وهذه الحساسية لها ما يبررها فعلا وقد تجاهلناها هنا سنين طويلة . ويبدو أننا
الآن قد بدأنا نقرر بطريقة أكثر عدالة لاننا أعطينا للعالم العربي بشكل عام وللفلسطين بشكل
خاص حقها في أن تسمع صوتها الى الجمعية العامة في الجلسات العامة بالنسبة لاعادة كيانها
القومي . ان تأييدنا لهذا القرار سيعطي ثماره ، ولكن لا زالت هناك أوهام قائمة ، لأن حل هذه
المشكلة لا يتوقف على مجرد تصويتنا بل ان هذا الحل يتم النقاش فيه بعيدا عن الأمم المتحدة .

اننا لانود أن ننذر هذه الحقائق أو نتجاهلها ، ولكننا نأمل أن نشارك في حل هذه المشكلة عن طريق المشاورات ، ولكن المشاورات للأسف تخضع لرأى القوى الكبرى ، وتتم بعيدا عن محفلنا ، فهذه هي السياسة الدولية ، ان سلطة القوى الكبرى هي التي تتحكم في المواقف كما انها تتحكم في حل المشاكل الدولية . ومن هنا فمن الأفضل أن نعترف هذه الحقائق وأن نعترف بها ، ان الدول الاعضاء في هذه المنظمة يجب ألا تسكت على هذا الكذب والافتراء وألا تعتقد أن تصويتها سيحل مثل هذه المسائل لأن القرارات الهامة بهذا الشأن تتم بين قوتين أو ثلاث قوى هي التي تتحكم في القرارات التي تتخذ في الامم المتحدة . ولدينا مثل على ذلك بما حدث بالنسبة لفيتنام ، ولدينا أيضا مثلا آخر هو قضية نزع السلاح فهذه المشاكل قد خرجت من أيدينا ، ونجد أنفسنا أمام مفارقات ، فاذا كانت الامم المتحدة قد أصبحت أكثر عالمية بفضل دخول الصين والبلاد الاخرى التي حصلت على استقلالها أخيرا . فان سلطتها في حل المسائل المتأزمة لم يتحقق بعد .

وفي شهر ابريل ومايو من هذا العام اجتمعت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ورأينا فيها مايشجع بأن العالم الثالث سيقوم بمسئولياته ويقيم نظاما اقتصاديا جديدا من شأنه تحقيق هذه المساواة . وشعرنا في ذلك الوقت أننا نعيد كتابة التاريخ واننا سنعطى الامم المتحدة دورا جديدا في ميدان العدالة بين الشعوب وفي الميدان الاقتصادي . ولئن الاجماع الذي حققناه قد فقد كل قيمته بسبب الاعتراضات وبسبب التحفظات للقوى الكبرى التي تود أن تحتفظ بنظام بال خلق في القرن التاسع عشر ويعتبر صورة واضحة للاستعمار أو للاستعمار الجديد .

وفي الحقيقة أننا نعيش في جو يسوده الترابط بين الامم ولقد حان الوقت لكي يصبح لمنظمتنا قوة فعلية في حل المشاكل الدولية ، وألا تظل أى منطقة من العالم بعيدة عن هذه المسئولية الجماعية ، ولا يمكن أن نرفض لأي اقليم أو أى دولة حقها في الاشتراك في أعمال الامم المتحدة . بناء على كل هذه الاعتبارات فان موقفنا بالامتناع عن التصويت ، لايعنى أننا لانهتم بهذه القرارات وانما نعترض عليها لان مناعتنا محرومة فعلا من قوة اتخاذ هذه القرارات بسبب سياسة القوى الكبرى ، وهذا يذنرنا بما حدث في الماضي في هذا الشأن .

السيد دي جيرنود (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أفسر بسرعة مضمون التصويت الايجابي الذي أدلت به فرنسا بالنسبة لمشروع القرار المعروض علينا ، ففرنسا خلال الاعوام الاخيرة قامت في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن بتأييد المبدأ الذي يقضى بأن نأخذ في الاعتبار الحقيقة

الفلسطينية ، وفي ٢٣ سبتمبر الماضي قام وزير خارجية فرنسا بتأكيد هذا الموقف أمام الجمعية العامة ، ان حكومة فرنسا ترى في الواقع أن كل حل سلمي لا يأخذ في الاعتبار هذا العنصر الجوهرى سيضطدم عند تطبيقه بحقيقت لا يمكن تدليلها .

ونظرا لادراكنا للحقيقة الفلسطينية فان محفلنا قد وافق سنة ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ على القرارات ٢٦٢٨ (ب-٢٥) ، ٢٦٤٩ (ب-٢٧) . التي اعترفنا فيها بأن احترام حقوق شعب فلسطين عنصر لاغنى عنه لاقامة السلم العادل الدائم فى الشرق الاوسط. وبنفس هذه الروح قامت اللجنة السياسية الخاصة فى الاعوام الاخيرة أثناء النقاش الخاص (٢٦٢٨) (ب-٢٥) بوجاهة فوٹ اللاجئين وبالموافقة على الاستماع الى وفد يمثل منظمة التحرير الفلسطينية . لذلك كان منطقيا أن تدرج جمعيتنا العامة القضية الفلسطينية فى جدول الاعمال ، وأن تسمح لممثلى الفلسطينيين بالتعبير عن رأيهم ، واننا نأمل أن فى استماعنا لهم سوف يقدم الى مناقشاتنا مساعدة ومساهمة بناءة ايجابية ، واننا نعزز الحصول على حل سلمي يشترك فيه الأطراف المعنية ، وبالرغم من المشاكل التى أثارته صياغة مشروع هذا القرار المعروف علينا ان كان فيه شىء من الالتباس ، الا أن فرنسا قررت أن تصوت بالتأييد . لأننا نعتقد أنه من الافضل بالنسبة لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية أن نأخذ فى الاعتبار رأى أعضاء جامعة الدول العربية ، ولقد أيدوا جميعا استماعنا لممثلى منظمة التحرير الفلسطينية واننا نفهم موقف بعض الوفود التى قبلت ادراج قضية فلسطين فى جدول أعمالنا لهذه الجمعية العامة ، والتي كانت تشعر بشىء من القلق بالنسبة لمشروع القرار المعروف علينا .

وسينوى محفلنا القيام بنقاش عميق بالنسبة لقضية فلسطين ، ومن هنا فاننى أود بهذا الصد أن نوضح أن التصويت الذى أدلت به فرنسا اليوم لا يعتبر رأيا مسبقا بالنسبة للموقف الذى سنتخذه فى ذلك الوقت والذى سيتوقف بلا شك على الاقتراحات التى ستقدم الينا عندئذ . ان موقفنا سياًخذ فى الاعتبار كل العناصر التى تدخل فى هذا الموضوع وخاصة كل القرارات التى اتخذتها الأمم المتحدة بالنسبة لفلسطين منذ سنة ١٩٤٧ وخاصة القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن .

اننا نعتقد أن كل حل سلمي يجب أن يتم عن طريق المشاورات والمداولات وأن توافق عليه جميع الأطراف المعنية طبقا لقرارات الأمم المتحدة ، التى تم التأيد عليها من جانب عدد كبير من المتحدثين ، والتي نرى أنه لا بد من تنفيذها .

اننا نعتقد أن المشاورات القادمة يمكن أن تكون بناءة ولكن يجب ألا تمس المبدأين اللذين أكدنا دائما وهما أن الحل يجب أن يوجد في نفس الوقت الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة ، وكذلك الالتزامات السلمية التي تعطي لاسرائيل وللبلاد المجاورة الحق في البقاء وفي العيش في سلام داخل حدود أكيدة معترف بها وبهذه الطريقة يمكن فعلا ايجاد سلم دائم عادل فسي الشرق الأوسط .

السيد تيمبليتون (نيوزيلندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان الصوت الذى أعريت عنه نيوزيلندا بشأن مشروع القرار الذى اتخذناه ووافقنا عليه الان يتعلق بما اذا كان يجب أن نستمع الى صوت منظمة التحرير الفلسطينية عند مناقشة هذا البند داخل اطار الجمعية العامة أم لا . وقد وافقت نيوزيلندا في الماضي على أن يحضر بعض المؤتمرات الدولية ممثل لحركات التحرير المعترف بها من قبل المنظمات الاقليمية المعنية . الا أن هذا لا يعنى بالضرورة أننا نوافق على جميع الوسائل التي تستخدمها مثل هذه الحركات .

ان موقف نيوزيلندا من معارضة العنف المسلح والارهاب معروف للجميع وفي رأينا أن هناك سببا قويا يدعونا الى أن نسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن تحضر وتراقب وتتحدث في أثناء المداولات القادمة حول قضية فلسطين في الجمعية العامة . وما من شك في أن اهتمام المنظمة المباشر وتعلقها بهذه المسائل سيدخل داخل اطار البند "١٠٨" واننا نرى من الضروري ان نستمع الى مختلف الآراء المتعلقة بهذا الموضوع وان نستمع الى وجهة نظر الشعب العربي في فلسطين . ان وفد بلادى وهو يدلي بصوت ايجابي في هذا الموضوع ، فانه اعتبر أنه ليس من الضروري أن تحدد ما اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد لشعب فلسطين أم لا ، ان تصويتنا علاوة على ذلك لا يمس موقف نيوزيلندا فيما يتعلق بجوهر المسألة أو أية جوانب أخرى في مسألة الشرق الأوسط أو الى اشتراك منظمة التحرير في اجتماعات أخرى أو مناسبات أخرى .

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : ان المملكة المتحدة لم تشعر بانها قادرة بعد ظهر اليوم ان تؤيد القرار الذى اتخذته ووافقت عليه الجمعية ، ولتسمحوا لي بأن افسر سبب ذلك .

لقد اوضحت الحكومة البريطانية في أوقات كثيرة أنها تؤمن بأن التسوية السلمية في الشرق الأوسط لا يمكن أن تتم اذا لم تأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين . وقد تحدث وزير الخارجية البريطاني مرارا وتكرارا عن الحاجة الى التأكيد على شخصية الشعب الفلسطيني عند التوصل الى أية تسوية ولذلك فاننا نرى من الطبيعي ومن السليم الاستماع الى رأى الفلسطينيين . والتقليد المتبع هو أن نستمع الى الممثلين غير الحكوميين في لجان الجمعية العامة ، الا أن

مشروع القرار الذي نحن بصدده اشار الى الخروج عن الاجراء المتبع والذي يقضي بعدم الاستماع الا الى ممثلي الدول في المناقشات العامة .

أما ما نحن بصدده اليوم فهو مسألة اجرائية بحته ويجب ألا يفسر صوتنا على أنه يشير الى أي موقف فيما يتعلق بلب هذا الموضوع ، وفوق كل شيء فان رأينا هو أن يكون الهدف الاول لهذه الجمعية سواء فيما يتعلق بالمسائل الاجرائية أو الموضوعات الجوهرية هو الا تقوم بعمل خلال مناقشاتها أو قراراتها يمكن أن يعرقل الجهود الرامية الى احلال سلام دائم في الشرق الاوسط .

السيد راي (كندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد كندا لم يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/L. 736 and Adds. 1 and 2) وسبب ذلك يتعلق بالمشاركة في الجلسات العامة للجمعية العامة . أننا نرى انه يجب علينا أن نلتزم بالاجراء المتبع حاليا الذي يقضي بالاشتراك في المناقشات العامة للجمعية العامة الا ممثلي حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ويبدو لنا ذلك شرطا هاما ، من أجل تحقيق الفعالية في عمل الجمعية ، وادراكا منا أيضا بأن منظمة الأمم المتحدة هي منظمة للدول ذات السيادة .

اننا نؤمن أن رأى الفلسطينيين يجب أن يقدم بطريقة مناسبة في أية مداولة أو مناقشة تتعلق بقضيتهم ، ويمكن أن يتم ذلك دون الخروج على الاجراءات المتبعة .

ولذلك فان كندا تتحفظ حول امكانية ما قد يؤدي اليه هذا القرار بشأن التقدم الذي تحقق حتى الآن والاتصالات الجارية داخل اطار الجهود التي تستهدف التوصل الى تسوية سلمية واحلال السلام في الشرق الاوسط ، من الواضح أن وجهة نظر الفلسطينيين يجب أن تسمع في أي تسوية أو أية جهود تبذل للتسوية ، ولكننا لانريد الآن أن ندخل فيما اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أم لا ، لان هذه مسألة تقررها الاطراف المعنية .

وفي رأينا أن أي قرار قد يؤثر على المناوضات أو على الحلول المتوقعة لمشكلة الشرق الاوسط على أساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فانه يجب أن يستبعد .

ولذلك فان كندا قد امتنعت عند التصويت على مشروع هذا القرار التزاما بالاجراءات المتبعة :

السيد تابور (الدانمرك) : اننا وقد شاركنا مشاركة فعالة في تصريح الأعضاء التسعة الذي اتخذ يوم ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ الذي اشتركت فيه الدانمرك ، ومن هنا فاننا نتمسك بالمبدأ الذي قام عليه هذا التصريح والذي يقضي بأنه عند تسوية مسألة الشرق الاوسط يجب أن يأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

ان الدانمرك تدرك أن قضية فلسطين قضية بالغة الأهمية لا يجاد حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط، وعلى أساس ذلك فاننا نرى أنه من المجدى ومن المهم أن نستمع الى صوت منظمة التحرير الفلسطينية حول هذه المسألة .

الا أنه على الرغم من ذلك فان الدانمرك - مثلها في ذلك مثل كثير من البلاد الأخرى - التي تربطنا بها ارتباطات وثيقة ومن بينها بعض الشركاء في السوق الأوروبية المشتركة - قد امتنعت عن التصويت على مشروع القرار الذى تمت الموافقة عليه . ويرجع السبب في ذلك الى التزام الدانمرك بالاجراء الذى جرت العادة على اتبائه في الأمم المتحدة وهو الذى يقضي بعدم اشراك ممثلين غير حكوميين في الجلسات العامة للجمعية العامة .

السيد جانكويتسش (النمسا) (الكلمة بالفرنسية) في حديث أمام هذه الجمعية في ٢٦ سبتمبر الماضي ، فان السيد وزير خارجية النمسا تحدث قائلاً في ذلك الوقت :

" ان النمسا بدافع من الصداقة التي تربطها بجميع الشعوب والدول في هذه المنطقة تأمل بحرارة في ألا يصطدم هذا الكفاح من أجل السلم في الشرق الأوسط مستقبلاً بصعاب لا يمكن تخطيها . ولكن هذه المشكلة لن تجد خلاصاً اذا لم يؤخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة لشعب فلسطين وبقاء جميع الدول في هذه المنطقة وضمانها ."

وبناء على هذه المبادئ فان النمسا بصفتها عضواً في مكتب هذا المحفل أيدت ادراج البند الاضافي في جدول أعمالنا تحت عنوان " قضية فلسطين " وادراكاً للأهمية البالغة لهذه الوجهة من أوجه مشكلة الشرق الأوسط ولحل هذه المشكلة فان حكومة النمسا تعترف بضرورة القيام بمناقشة عامة بالنسبة لهذه المشكلة وشأننا في ذلك شأن جميع الأعضاء في هذا المحفل ، أننا نأمل أن يقدم هذا النقاش مساهمة ايجابية في جهودنا الجماعية لا يجاد السلم والتعايش السلمي لجميع الشعوب وجميع الأمم في هذه المنطقة سواء كان ذلك للشعوب العربية أم لشعب اسرائيل .

ولا شك أن كل نقاش عن الموضوع الفلسطيني فان شعب فلسطين ومصيره يجب أن يأخذ فيه مكاناً هاماً ، ان النقاش العام الذى دار هنا قد برهن على ان المجتمع الدولي يشتر بالأمم شعب فلسطين المبرحة ، شأنه في ذلك شأن الشعوب الأخرى في تلك المنطقة التي عانت من هذه الأزمة

الطويلة . واننا جميعا مؤمنون بان الاعتراف بالآمال والتطلعات الشرعية لشعب فلسطين داخل اطار من التعايش السلمي الأمين لجميع الدول في هذه المنطقة يجب ألا يتأخر أكثر من ذلك . ومن الطبيعي أن مثل هذا النقاش يشترك فيه جميع الأطراف المعنية وأود أن أؤكد تعبير جميع الأطراف ، من حقهم أن نحترمهم وأن نفهم موقفهم .

وعلى أساس هذه الاعتبارات فان النمسا قد أيدت هذا القرار الذي قدم والذي اشترك في تقديمه أكثر من ٧٠ دولة عضو . ان النمسا تلت بذلك بالرغم من بعض الترددات التي ترتبط ببعض الاعتبارات الاجرائية والقانونية . وبعض المتحدثين الذين تحدثوا قبلي أشاروا هـذـه الموضوعات والاعتبارات وطبيعتها .

ان تصويتنا اليوم ، قد جاء نتيجة رغبتنا في أن نستمع الى صوت يمثل شعب فلسطين ، وهناك أصوات أخرى ممثلة يجب أن تشترك أيضا في هذا النقاش وبهذا نستطيع أن نجد حلا يرتبط مع آمال جميع البلاد في هذه المنطقة أي الشعوب العربية وشعب اسرائيل .

الاساس الذي يجب أن تقوم عليه مناقشاتنا هو التعايش السلمي الانساني لجميع الشعوب في هذه المنطقة والاعتراف بالسيادة وحرية وسلامة أراضي جميع الدول . ان الرغبة والحاجة للعيش داخل حدود آمنة يجب أن تكفل للجميع ، وعلينا أيضا أن نقدم تأييدا لكل الجهود التي تبذل للقيام بخطوات ايجابية لا قامه حل سلمي في الشرق الأوسط .

ان موقفنا بالنسبة لجوهر هذا الموضوع سيتوقف على الاحتفاظ بهذه المبادئ واحترامها ، واحترام قرارات الأمم المتحدة السابقة التي اتفق عليها جميع الأطراف ، .

وكثيرا ما حدث في الماضي ، وهذا ما نكرناه كثير من المتحدثين ، عنف واسالة دمـاء الابرياء والارهاب وكلها كانت اساليب اتخذت لتحقيق الأهداف السياسية ولكننا نأمل أن هذا النقاش الذي سيفتح الباب فيه أمام الجميع بشأن موضوع الشرق الأوسط المتأزم سوف يشكل نقطة تحول للوصول الى حل سلمي لهذه المشكلة التي لا زالت قائمة أمامنا .

السيد بلاجا (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : انني ان افسر تصويتي بالايجاب على القرار الذي اتخذناه فورا فلقد أخذنا في الاعتبار هذا الأمر الذي طرح على محفلنا . اسمحو لي بهـذـه المناسبة أن أذكركم أنه في يوم ٣٠ سبتمبر الماضي أكدنا بأن ايطاليا منذ وقت طويل ومنذ ١٩٧٠

قد أكدت دائما أن مشكلة شعب فلسطين مشكلة سياسية فلا يمكن أن نرفض لهذا الشعب حقه في وطن، وقد أشرنا أيضا إلى أن حكومة ايطاليا قد سمعت دائما لايجاد حل سياسي لهذه المشكلة. واننا اليوم نؤكد بهذا التصويت موقفنا السابق ايمانا منا بأن هذه المناقشة المقبلة لهذه المشكلة تؤدي إلى حل سلمي للمشكلة.

وان تأييدنا للقرار ٣٢١ - (د-٢٦) يجب أن يفهم على أساس ما جاء في القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن الذي لا بد من تطبيقه ليكون أساسا لحل سلمي في الشرق الأوسط.

ومن الواضح أن كل الأطراف المعنية يجب أن تعمل معا لتحقيق تسوية لهذه المشكلة ، وإيطاليا تجد أننا بدون أن نمس مشكلة مدى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فاننا ندعو الآن تأخذ موقفها لكي تساعد على ايجاد حل واقعي عادل ودائم لهذه المشكلة .
وأود أن أضيف بأن تصويت ايطاليا لا يعني اطلاقا الموقف الذي ستأخذه عند مناقشة موضوع قضية فلسطين التي يجب أن تدمج ، وهذا ما يجب ألا ننساه ، في مشكلة الشرق الأوسط كله . وأود أن أذكر أن القرار "٢٤٢" يبرز ضرورة احترام السيادة وسلامة الأراضي واستقلال جميع الدول الاعضاء في هذه المنطقة بما فيها اسرائيل وحققها في العيش السلمي داخل حدود أمينة معترف بها ، وأود أن أكرر بأن القرار الذي اتخذته ايطاليا هنا يجب ألا يفسر على أنه سابقة تمس جوهر الموضوع الذي يقضي بأن ممثلي الدول وحدهم هم الذين من حقهم التحدث أمام الجمعية العامة ، وقد عبر وفدي عن نفس وجهة النظر هذه في الاسبوع الماضي عندما اتخذت الجمعية العامة قرارا بمنح صفة المراقب للجماعة الاقتصادية الأوروبية وهو القرار الذي تعطي له حكومتي أهمية خاصة .

السيد سيرلورانس ماكنثير (استراليا) (الكلمة بالانجليزية) : لا أنوى هنا أن أدخل في لب الموضوع وانما أود فقط أن أشير الى بعض الاعتبارات موضوع التساؤل والتي يرى وفد بلادي أن القرار الذي ووفق عليه الآن يثيرها سواء من ناحية المبدأ أو من ناحية التطبيق .

فكون حوالي ٧٠ دولة عضو قد طلبت من الجمعية العامة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الحضور والمشاركة في مداوات الجمعية العامة لهو في حد ذاته دلالة على الاهتمام الذي توليه الدول الأعضاء لهذا المنبر وما يترتب عن الاعراب عن رأيهم منه . ان وفد بلادي يشعر بأهمية هذا المنبر وقد شعر بذلك دائما ولقد احترمنا ذلك ، ونحن نرى أن هذا المنبر يجب أن يكون حقا وامتيازا يقتصر على ممثلي الدول الاعضاء ، وذلك بالطبع لا يعني أن المنظمات والافراد الذين لديهم أسباب مشروعة تدعوهم يحرموا من فرصة الحديث أمام الأمم المتحدة الا أن هذا يجب أن يكون بناء على دعوة توجه لهم . ان لجان الجمعية العامة كانت دائما مكانا رحبا للاطلاع بهذه الآراء وما من شك في أنه لو دعي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى الحديث في أي لجنة من لجان الجمعية العامة لكان سيحظى بنفس الانتباه الذي سيحظى به داخل الجمعية العامة . وان الكثير من الوفود

بما في ذلك وفد بلادى ستستمع اليه باهتمام سواء كان يمثل الشعب الفلسطيني أو يمثل منظمة التحرير الفلسطينية. وما من شك في أننا جميعا كنا سننصفي اليه بكل اهتمام ان يتحدث عن أمر نشعر بالقلق بشأنه .

فنحن جميعا نرى أنه لا يمكن التوصل الى سلام دائم وعادل بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ مالم يتأكد الفلسطينيون العرب كما قال رئيس وزراء بلادى في الاسبوع الماضي ، من أن ديارهم ستكون آمنة ومستقبلهم سيكون آمنا . ولكن عندما كنا نتناول مسألة قبرص في الشهر الماضي فقد اتفقنا على أن يقتصر الحديث في الجلسات العامة للجمعية العامة للدول الاعضاء ، ولذلك فان وفد بلادى يشعر بأن هناك كثيرا من الدول بما في ذلك بعض الدول التي أيدت مشروع هذا القرار تشك في أن الخروج على هذا التقليد او هذا الاجراء في صالح الجمعية العامة أو الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء .

وبالإضافة الى ذلك فان وفد بلادى ليس مقتنعا بأن هذا الاجراء سيساعد المفاوضات والمباحثات الجارية بين الأطراف المعنية سواء تلك التي ستجرى في جنيف أو خارج جنيف والتي نأمل أن تساهم في التوصل الى تسوية سلمية ودائمة في الشرق الأوسط ، تلك التسوية التي سنعينها اليها جميعا طيلة سنوات عديدة والتي يجب أن تظل الهدف الملح الذي نسعى اليه جميعا . لذلك لم يير وفد بلادى نفسه في موقف يسمح له بتأييد مشروع هذا القرار .

السيد رديك (السويد) : لقد أيد وفد السويد مشروع القرار الذي يقضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في المداولات الخاصة بقضية فلسطين فنحن نؤمن أنه من المهم أن يكون هناك ممثلون للشعب الفلسطيني وتتاح لهم الفرصة للاعراب عن وجهة نظرهم في هذا الأمر عند النظر فيه أمام الجمعية العامة . ان حل هذه القضية الصعبة العسيرة يتطلب مشاركة جميع الأطراف المعنية . الا أن تصويتنا بالتأييد لا يتعلق بلب الموضوع نفسه وما اذا كان لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق في تمثيل الشعب الفلسطيني أم لا ، وكل ما يعنيننا اليوم هو أن نعطي منظمة التحرير الفلسطينية الفرصة للاعراب عن آرائها أمانا ، ونظرا لان هذا البند ستتناوله الجمعية العامة في جلساتها العامة فاننا نرى ان الوضع السليم يقضي بأن تتاح الفرصة لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية للتحدث أمانا هنا .

السيد وشيمار (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفد جمهورية المانيا الاتحادية يدرك أن قضية فلسطين قضية بالغة الأهمية لحل مشكلة الشرق الأوسط حلا شاملا وفي هذا الصدد أود أن أشير الى أنه في التصريح الذي أدلى به رؤساء دول المجموعة الأوروبية في يوم ٦ نوفمبر عام ١٩٧٣ اعترفوا بحق الشعوب في كفاحها من أجل الحصول على سلام دائم وعادل . ولذلك فاننا نرى أنه من المهم أن نستمع الى وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية حول هذه الأمور .

الا أننا امتنعنا عن تأييد مشروع القرار رقم ٣٦ (A/L. 736 and Add . 1 and 2) لسببين أساسيين أولهما أن هذا القرار لا يتماشى مع الاجراء والتقليد المتبع في الأمم المتحدة والخاص باشتراك الممثلين غير الحكوميين في مداوات الجمعية العامة ، والسبب الثاني هو أننا لا نعتبر أنفسنا في وضع يسمح لنا بأن نتخذ قرارا من حيث تمثيل المنظمة لشعب فلسطين من عدمه وأود أن أضيف أن طريقة تصويتنا لن تؤثر بأي صورة من الصور على المناقشات المتعلقة بجوهـر الموضوع والتي ستبدأ بعد عدة اسابيع.

السيد كينيدى (ايرلندا) : انني أود أن أفسر وجهة نظر ايرلندا في التصويت الذي اعطته اليوم بتأييد القرار فنحن نرى أنه من العدل أن نستمع الى أولئك الذين يمثلون شعب فلسطين والذين تعترف بهم الدول العربية كممثلين لشعب فلسطين . ولقد كنا على استعداد للاستماع الى نفس أولئك الممثلين في لجان الجمعية العامة واننا ندرك أن هناك بعض التعديل في الاجراءات للاستماع الى هذه الآراء في الجلسات العامة ، ونحن على استعداد لقبول هذا التغيير في الاجراءات ، ونحن نوافق على هذا التصير بالخروج عن الاجراءات المتبعة لانه لو لم نوافق على الخروج عن هذا الاجراء لحرمانا من فرصة الاستماع الى منظمة التحرير الفلسطينية .

اننا نعتبر قضية فلسطين قضية بالغة الأهمية .

ونحن نعلن على الملأ أننا لا نتخذ موقفا اساسيا الآن بشأن هذه القضية أو أننا نلتزم بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . الا أنه

على ضوء التصريح الذي صدر يوم ٦ نوفمبر عام ١٩٧٣ لرؤساء الحكومات الخاصة بالدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة. فاننا نؤيد كفاح الشعوب من أجل تحقيق السلام العادل والدائم. واتنا نؤيد الاستماع الى الممثلين الذين أيدتهم الدول العربية والذين اعترفت بتمثيلهم.

السيد كوفمان (هولندا) (الكلمة بالانجليزية) : ان حكومة هولندا عن طريق تصريح الجدول التسع للمجموعة الأوروبية الصادر في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ قد أعربت عن الضرورة في أن يؤخذ في الاعتبار عند السعي من أجل ايجاد حل عادل ودائم ، وجهة نظر الفلسطينيين . وفي رأي هولندا أن رأي الفلسطينيين أمر ضروري من أجل التوصل الى حل شامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط.

ان حكومة هولندا ترى أنه طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يجب أن يشمل هذا الحـل ضمانات لوجود الدول القائمة في المنطقة داخل حدود آمنة.

لقد أيد وفد هولندا ادراج بند خاص بقضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة حتى تتاح الفرصة لاثارة مناقشات ومداولات عامة داخل اطار الأمم المتحدة حول هذه المسألة . ومن رأي وفد هولندا أنه في سياق هذه المداولات يجب الاستماع الى صوت الفلسطينيين أيضا الا أن وفد هولندا قدامتخ عن تأييد مشروع القرار الذي نحن بصددده ، لان الاقتراح يمنح منظمة التحرير الفلسطينية الحق في الحديث في الجلسات العامة يناقض الاجراء المتبع ، حيث لا تمنح الفرصة الا لمثلي الحكومات فقط للتحدث في الجلسات العامة للجمعية العامة .

وعلاوة على ذلك فان القرار يشير مسائل سياسية عامة لا تستطيع الجمعية العامة في جلساتها العامة أن تتخذ قرارا بشأنها الا بعد الانتهاء من مناقشة هذا البند من جدول الأعمال . ان وفد هولندا يود أن يؤكد أن هذا الامتناع عن التصويت لا يمكن أن يفسر على أنه اتخاذ موقف محدد من حيث لب الموضوع أو لب القضية التي ستناقش فيما بعد .

السيد ريتيل (اللوكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : لست في حاجة في تلك اللحظة لأن أفسر بتفصيل موقف بلدي من مشكلة فلسطين فلقد أدلينا بتصريح بشأنه في ٦ نوفمبر ٧٣ داخل

نطاق التصريح المشترك لمجموعة الدول الأوروبية المشتركة ونحن مؤمنون بأن حلاً سلمياً في الشرق الأوسط داخل إطار القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن لا يمكن تنفيذه بدون حل مرضي لمشكلة الفلسطينيين، ولذلك فمن الضروري أن نستمع لرأي ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية.

ان امتناع لكسومبرج عن الا دلا ٦ برأيها بالنسبة للقرار (L.730 abd Add . 1 and 2) لا يعني تغييراً في سياستنا وموقفنا ولكن هذا يرجع لتحفظات قانونية ذكرها المتحدثون من قبلي وكذلك رغبتنا في ألا نتخذ رأياً مسبقاً بالنسبة لتفاصيل وجود هذه القضية قبل نقاشها.

السيد لونغستري (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): ان القرار الذي اتخذ منذ قليل يرتبط بمسألة اجرائية وعلى ذلك فان موقفنا يجب ألا يفسر على أنه اعلان لموقفنا بالنسبة لأجور الموضوع، وللقضاء على كل التباس أود أن أؤكد لكم أن حكومة بلجيكا قد قررت عدة مرات وأيضاً في النقاش العام هنا أنه لا يمكن ايجاد أي حل سلمي في الشرق الأوسط دون أن نأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة لشعب فلسطين وأنه لا يمكن تحقيق أي اتفاق اذا لم تحل هذه المشكلة الأساسية.

ان القرار الذي اتخذ هنا لا يتفق مع ما هو متبع في الجمعية العامة الذي يقضي بأن نستمر فقط في الجلسات العامة لممثلي الحكومات واننا ايماننا بضرورة احترام ذلك فقد امتنعنا عن التصويت. ومع ذلك فاننا نأمل أن نستمر الى ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في اللجنة الأولى . وعلى أي حال يجب ألا يعتبر تصويتنا موقفاً معيناً بالنسبة لمشكلة فلسطين .

السيد مالدونادو اجويري (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : ان غواتيمالا تأمل أن تحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية طبقاً للقانون الدولي والقواعد الأخلاقية المتمثلة في الحياة الدولية، واننا نأمل أن افتتاح الحوار والمفاوضات يمكن أن يؤدي للطرق المواتية لايجاد سلم دائم وعادل . ومن هنا فاننا نؤيد كل مبادرة من شأنها تحسين الظروف والمناقشات بين الأطراف المعنية في أي نزاع. ومع هذا فاننا نشك في قيمة هذا القرار الذي اتخذناه بالنسبة لتغيير أو تعديل ميثاق الأمم المتحدة . فنحن نؤمن بأنه ليس لدينا القوة الكافية لتحقيق هذا الحل الذي نسمى له . ولهذا فقد امتنعنا عن التصويت .

ومع ذلك فاننا نأمل أن يساهم هذا القرار الذي اتخذ في ايجاد الحل السلمي الذي تأمله جميعاً، واننا نعتقد أن منصتنا يجب أن تفتح لكل من يمثل الأطراف المعنية بدون أي عنف ويحترم الأهداف والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة وخاصة بالنسبة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

السيد سكاللي (الولايات المتحدة الأمريكية) : يجب أن يكون واضحاً من التصريحات الجديدة التي أدلت بها حكومة بلادي طيلة السنوات العديدة الماضية والأيام الماضية أن طريقة تصويتنا اليوم لا تشير الى عدم الاهتمام بسعي شعب فلسطين للعدالة والسلام بل ان ذلك يعكس ايماننا بأن العدالة التي يسعون اليها لن تتم الا كجزء من سلام عادل لجميع الأطراف المعنية . ويجب أن نعالج هذا السلام العادل بكل عناية ويجب أن يؤدي الى تسوية شاملة للنزاع العربي- الاسرائيلي الذي ندرك أنه يقوم اساساً على مشكلة وقضية فلسطين .

ان طريقتنا في التصويت تعرب عن قلقنا البالغ في أن ذلك قد يفسر على أنه استباق لا بداء موقفنا بشأن هذه المسألة مما يعقد التوصل الى تسوية دائمة . وبهذا المعنى فان هذا القرار قد يكون له أثر ضار على الجهود التي تبذل لايجاد تسوية للمسألة الفلسطينية .

والعالم يعرف كيف جاهدنا للتحرك بالشرق الأوسط من مرحلة الحرب الى طريق السلام ،
وايداء صوت مخالف لما أبديناه كان سيعود بالضرر على الجهود التي نبذلها من أجل التوصل
الى سلام دائم وعادل يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المشروعة لجميع الدول والشعوب في الشرق
الأوسط.

كما أورد أن أعرب عن اهتمام حكومتي البالغ وقلقها لما ينطوى عليه هذا القرار من خروج على
الاجراء المتبع من حيث عدم السماح سوى لممثلي الحكومات في المشاركة في مداوات الجلسات
العامة. لاننا كنا بهذا قد خلقنا سابقة خطيرة يمكن أن تعرقل من جهود هذه المنظمة فسي
المستقبل ، لكان ذلك أمر يدعو الى الأسف ؟

أورد أن أوضح أن الأساس الوحيد لتسوية عادلة وسلمية يجب أن يكون قرار مجلس الأمن
رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ٢٣٨٩ (١٩٧٣) . ان القرار الذي ووفق عليه اليوم لا يمكن أن يغير من أساس
الأمر وستستمر جهودنا من أجل تثبيت هذا الاطار ومن أجل بذل مزيد من الجهود للتوصل الى
هدفنا .

السيد تيلمان (النرويج) (الكلمة بالانجليزية) : لقد أدلى وفدي بصوته مع هذا القرار الذي
يدعو منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في المناقشة المتعلقة بفلسطين . ان موقف وفدي قائم على
موقف حكومتي الذي يقضي باعطاء ممثلي الشعب المعني فرصة التعبير عن آرائهم في المسائل التي
تتعلق مباشرة بمصالحهم . ان وفد النرويج يعتبر هذا القرار اقرارا يتعلق بالاجراءات ومن ثم فهو
لا يغير من موقفنا فيما يتعلق بلب أوصم الموضع الذي سيناقش في الجمعية العامة فيما بعد .
ان موقفنا لا يعني اتخاذ موقف فيما يتعلق بهذه المنظمة باعتبارها ذات الحق الوحيد
في تمثيل شعب فلسطين .

برنامج العمل

السيد الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أرفع الجلسة ، اسمحوا لي أن أقول بأن الجمعية العامة ستستمع الى رئيس جمهورية البرتغال يوم الخميس ١٧ تشرين الأول /أكتوبر عند الساعة ١٢ ظهرا .

واسمحوا لي أيضا أن أنبئكم ببرنامج أعمال الجلسات العامة مستقبلا :

الاثنين ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر الجمعية العامة ستناقش القضية القبرصية وهي البند ١١٠ على جدول الاعمال ، الخميس ٣١ تشرين الأول /أكتوبر سنناقش البند ٢٦ وهو " مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، الجمعة ١ تشرين الثاني / نوفمبر ، البند ١٥ من جدول الأعمال وهو "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية " وفي الاسبوع الذي يبدأ ٤ تشرين الثاني / نوفمبر تصود الجلسة العامة الى البند "١٠٨" ، وهو " قضية فلسطين " .

وأود أن أذكر السادة الأعضاء بأن المؤتمرات التالية قد تحددت على الوجه التالي :

الثلاثاء ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر " مؤتمر اعلان التبرعات لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي " ،
الثلاثاء ٥ تشرين الثاني / نوفمبر " مؤتمر اعلان التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ولسندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية " ، والخميس ٧ تشرين الثاني / نوفمبر " مؤتمر اعلان التبرعات لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة " .

وآمل أن تسمح هذه المعلومات للوفود باعداد برامج أعمالها ، وبالطبع فان اللجان عندما

تنتهي من اعداد تقاريرها فسوف تطبع هذه التقارير وتناقش في الجلسات العامة .

رفعت الجلسة الساعة ٠٠ / ١٨